مساهمة مقدمة من "مؤسسة مصر السلام للتنمية وحقوق الإنسان" إلى لجنة القضاء على التمييز العُنصري بشأن المملكة العربية السعودية

أغسطس 2024

مصر السلام للتنمية وحقوق الإنسان، هي منظمة حقوقية غير حزبية وغير هادفة للربح، تأسست عام 2017، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة منذ 2023. تعمل المؤسسة على تعزيز ثقافة حقوق الإنسان ودعم الديمقراطية وسيادة القانون وتعزيز الحريات الفردية ومناهضة كافة أشكال التمييز، وصولًا إلى العدالة وحماية الكرامة الإنسانية التي هي جوهر الحقوق وفقًا لما ورد في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

مقدمة

انضمت المملكة العربية السعودية إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري عام 1997. وبموجب الفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية، توافق الدول الأطراف على تقديم تقرير للنظر فيه إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في غضون عام واحد من الانضمام ثم كل عامين. ومع ذلك، فإن تقرير المملكة العربية السعودية الجامع للتقريرين الدوريين العاشر والحادي عشر المقدم من المملكة العربية السعودية قد تأخر كثيرًا عن موعده المقرر في عام 2020، حيث تم تقديمه في يناير 2023.

ورغم التأخير، ترحب مؤسسة "مصر السلام للتنمية وحقوق الإنسان" بتقديم المملكة العربية السعودية لتقريرها إلى اللجنة، كما تشير إلى أنه بالرغم من وجود أحكام قانونية في المملكة للحد من التمييز العُنصري، إلا أن هذه الجهود لا تزال غير كافية، حيث يظل تطبيق الإطار القانوني غير فعال بشكل كبير.

وفي هذا التقرير، تسلط مؤسسة مصر السلام للتنمية وحقوق الإنسان الضوء على أوجه قصور المملكة العربية السعودية لالتزاماتها تجاه لجنة القضاء على التمييز العنصري، وخاصة فيما يتعلق بأوضاع العمال المهاجرين والمرأة.

الحق في العمل

يواجه العمال المهاجرون في المملكة العربية السعودية أشكالًا مختلفة من الإساءة والممارسات التمييزية. فرغم إعلان الحكومة السعودية عن مبادرة إصلاح العمل في عام 2021، والتي تهدف إلى الحد من القيود والحدود المفروضة على العمال، إلا أنها لم تصل إلى تفكيك نظام الكفالة الاستغلالي بشكل كامل، حيث يركز الإصلاح بشكل أساسي على العاملين في القطاع الخاص، ويستبعد العاملين في المنازل، ما يعرضهم لأشكال مختلفة من الإساءة، خاصة النساء باعتبارهن يمثلن غالبية العاملين في المنازل، فهن أكثر عُرضة للتعرض للاستغلال الجنسي والإساءة مقارنة بالذكور. ونظرًا لطبيعة عملهن داخل الأسر الخاصة، يكون من الصعب عليهن طلب المساعدة أو الإبلاغ في حالات الإساءة. وبشكل عام، لا يوجد حماية قانونية كافية لعمال المنازل في المملكة العربية السعودية[1].

أصدرت السعودية قانونًا جديدًا للعمالة المنزلية في أكتوبر 2023، على أن يدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2024، وهو القانون الذي يضع مجموعة من التحسينات والضمانات للعاملين في المنازل، خاصة الحظر الواضح لمصادرة جواز السفر وتحديد حد أقصى لساعات العمل، وهي الممارسات السلبية التي يعاني منها آلاف العاملين في المنازل من كل الجنسين. كما فشل القانون الجديد في معالجة قضية الحد الأدنى للأجور للعمال المنزليين. ومع ذلك، فإن الاختبار الحقيقي لهذه التحسينات الحمائية، عندما تدخل حيز التطبيق. فقد كان من النادر تطبيق أحكام قانون العمال المنزليين السابق، لذلك من المهم تواجد رقابة على الالتزام بالقانون وتوفير آليات للشكاوى والمساءلة[2].

[1] Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain, Living as Commodities: Human and Sex Trafficking in the GCC, November 1st, 2016, available on https://www.adhrb.org/2016/11/living-commodities-human-sex-trafficking-gcc/

[2] Migrants Rights, An overview of Saudi's new Domestic Workers Law, October 2023, available at: https://www.migrant-rights.org/2023/10/an-overview-of-saudis-new-domestic-workers-law/

العاملة المنزلية الكينية "جوي سيميو"، واحدة من بين عدد متزايد من الكينيين الذين يسافرون بين دول الخليج ومن بينها السعودية، بحثًا عن عمل لائق، ولكن في غضون أشهر، عادت جوي إلى كينيا بعد تعرضها للإساءة من قبل صاحب العمل، وحذرت الآخرين من السفر إلى المملكة العربية السعودية للعمل. وقالت جوي إنها واجهت العديد من الانتهاكات أثناء وجودها في السعودية، حيث أُجبرت على العمل في منازل متعددة، وحُرمت من الطعام والراحة الكافية. وبحسب تقرير صادر عن وزارة الخارجية الكينية، توفي ما لا يقل عن 89 كينيًا، معظمهم من العاملات المنزليات، في المملكة العربية السعودية بين عامي 2020 و2021. وعزت المملكة العربية السعودية هذه الوفيات إلى "سكتة قلبية"[3].

بحسب بعض الإحصائيات، يشكل نحو 13 مليون عامل أجنبي حوالي 75% من إجمالي القوى العاملة في السعودية، أغلبهم من دول "بنغلاديش، مصر، إثيوبيا، إريتريا، الهند، إندونيسيا، كينيا، باكستان، الفلبين، الصومال، سيريلانكا، السودان، واليمن". وبحسب التقارير، فإن 4.4 مليون عامل أجنبي يعملون في المنازل وسائقين وبستانيين ومربيات. وتم تسجيل العديد من حالات التمييز العُنصري ضد المهاجرين الأفارقة، وخاصة العمال المنزليين[4].

لا يوجد قانون يحظر فرض رسوم توظيف على أصحاب العمل الذين يقومون بتوظيف عمالة منزلية. وعلى الرغم من أن أصحاب العمل لا يمكنهم قانونيًا خصم هذه الرسوم من أجور العمال، إلا أنه لا توجد رقابة فعلية على أجور العمالة المنزلية، كما لا توجد آليات فعّالة لضمان تطبيق هذه اللوائح[5].

وقد أفادت العديد من النساء المهاجرات بأنهن يتقاضين أجورًا أقل بكثير مما وُعدن به قبل هجرتهم. ويظل العمال المهاجرون في المملكة العربية السعودية يعانون من التمييز وعدم المساواة في الأجور بناءً على جنسياتهم، رغم أنهم

[3] The Guardian, 'Modern-day slavery': Kenyan domestic workers tell of abuse in Saudi Arabia, Sep 2022, available at: https://www.theguardian.com/global-development/2022/sep/27/modern-day-slavery-kenyan-domestic-workers-tell-of-abuse-in-saudi-arabia

[4] US Department of States, 2024 Trafficking in Persons Report: Saudi Arabia, available: https://www.state.gov/reports/2024-trafficking-in-persons-report/saudi-arabia/

[5] Alkhaleej online, Rights group: Saudi authorities are crushing migrant workers, 19 August 2019, available at: http://khaleej.online/6QZ9j1

يقومون بنفس المهام التي يؤديها العمال من جنسيات أخرى. وبحسب تصريح لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودية في يناير 2023، فإن "التمييز بين المواطنين ومواطني الدول الأخرى، لا يعتبر تمييزًا"[6].

التمييز ضد المرأة

في مارس 2022، أقرت المملكة العربية السعودية أول قانون للأحوال الشخصية (قانون الأسرة)، ورغم تضمن هذا القانون لبعض الإصلاحات الإيجابية، مثل تحديد سن أدنى للزواج (18 عام)، إلا أن القانون يرسّخ التمييز القائم على النوع الاجتماعي في معظم جوانب الحياة الأسرية. فبموجب قانون الأحوال الشخصية، لا تزال المرأة بحاجة إلى موافقة ولي أمرها القانوني للزواج (ذكر)، كما أنه لا يجوز إلا للرجال طلب الطلاق دون أي شروط، بينما تواجه النساء حواجز قانونية ومالية وعملية عند السعي إلى حل زواجهن. وفي حالة الانفصال، لا تتمتع الأم بحقوق متساوية في الأمور المتعلقة بأطفالها[7].

على الرغم من أن قانون الأسرة يدّعي توفير بعض الضمانات لحماية المرأة من الزواج القسري من خلال اشتراط إثبات موافقتها، إلا أنه لا يوضح بشكل كافٍ ما المقصود بالموافقة. بالإضافة إلى ذلك، ينص القانون على أن الوصي القانوني للمرأة في الزواج يجب أن يكون من بين أقاربها الذكور بترتيب معين، وإذا رفض هذا الوصي الزواج بالرغم من موافقتها، تتولى المحكمة، التي يسيطر عليها الذكور أيضًا، مسؤولية ترتيب الزواج. هذا النقل للوصاية يقلل من استقلالية المرأة، ويعزز اختلال توازن القوى، ويمنعها من إعطاء موافقتها بحرية تامة على الزواج كما يقتضي القانون الدولي[8].

في يناير 2023، صُدر مرسوم ملكي بالموافقة على تعديل المادة 8 من نظام الجنسية السعودية، وهي المادة التي تنص على أنه "يجوز منح الجنسية السعودية بقرار من وزير الداخلية لمن ولد داخل المملكة من أب أجنبي وأم

[6] Saudi Ministry of Labor, Ministry of Human Resources and Social Development, Jan 2023, available at: https://x.com/HRSD_SA/status/1614889309403840513

[7] Amnesty International, Saudi Arabia: New Personal Status Law Codifies Discrimination Against Women: https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/6431/2023/en/

[8] Mena Rights Group, Saudi Arabia: End Male Guardianship, 8 March 2023. Available at https://menarights.org/en/articles/joint-statement-end-male-guardianship-saudi-arabia

سعودية إذا توافرت شروط معينة"، ولكن في الواقع تضمن التعديل إحلال عبارة: "بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير الداخلية" محل عبارة "بقرار من وزير الداخلية"، أي أن القرار بات في يد رئيس الوزراء بعد أن كان في يد وزير الداخلية، بما يعني أن تطبيق نص القانون يخضع لسُلطة تقديرية[9].

تواجه المرأة السعودية التمييز بموجب القانون والعُرف. فبالرغم من قيام السلطات السعودية بإزالة مجموعة من القيود المفروضة على المرأة بموجب نظام الوصاية، ومنح النساء العديد من الحقوق على قدر المساواة مع الرجل فيما يتعلق بالسفر والتوظيف والأحوال المدنية، فإن هذه الإصلاحات لم يتم تطبيقها على أرض الواقع في بعض المناطق الريفية، حيث استمرت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مطالبة النساء بالحصول على إذن من ولي الأمر "الذكر" قبل تقديم الخدمة الحكومية[10].

تواصل السلطات السعودية فرض قيود على سفر بعض النساء لأسباب تعتقد الحكومة السعودية أنها مبررة. من بين هؤلاء المدافعة عن حقوق الإنسان "لُجين الهذلول"، التي مُنعت من السفر بقرار قضائي، ورغم انتهاء مدة هذا الحكم، تم تمديد منعها من السفر بشكل تعسفي، مما يشكل انتهاكًا للتشريعات السعودية والمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة التمييز[11].

وفي يناير 2024، تم الحكم على "مناهل العتيبي"، بالسجن لمدة 11 عامًا، وهي مدربة لياقة بدنية وناشطة في مجال حقوق المرأة، وذلك بسبب اختيارها الملابس التي ترتديها ودعمها لحقوق المرأة، وقد حكم عليها في جلسة استماع سرية أمام محكمة مكافحة الإرهاب، كما أن التهم تتعلق كذلك بنشر آراءها عبر الانترنت، بما في ذلك

[9] BBC Arabic, The new Saudi nationality law: What does the amendment include? And why has it sparked controversy in the Kingdom? Available at: https://qrcd.org/6Hyz
[10] Equality Now, Ending Male Guardianship in Saudi Arabia, available: https://equalitynow.org/ending_male_guardianship_in_saudi_arabia/
[11] The Guardian, Saudi Arabia is rebranding itself as a moderate country, but what's the truth? Just ask our female activists, available: https://qrcd.org/6JD5

دعوتها على منصات التواصل الاجتماعي إلى وضع حدٍ لنظام ولاية الرجل في السعودية، كما تواجه شقيقتها فوزية العتيبي تهمًا مماثلة، وهو ما دفعها للهروب من السعودية بعد استدعائها للتحقيق في 2022[12].

توصيات

- إدراج العمال المنزليين ضمن نطاق قانون العمل.
- ضمان تمتع جميع العمال المهاجرين بما في ذلك العمال المنزليين بالحماية الكافية ضد الانتهاكات التي يرتكبها أصحاب العمل وخاصة في القطاع الخاص.
- تحديد الحد الأدنى للأجور لجميع العمال المهاجرين.
- ضمان حصول جميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني، على الرعاية الصحية.
- سن قوانين شاملة لمكافحة التمييز تحظر صراحة التمييز على أساس الجنسية والوضع الاجتماعي والأصل في جميع جوانب العمل، بما في ذلك التوظيف والتعيين والترقية وإنهاء الخدمة.
- القضاء على الممارسات التمييزية والأحكام المحلية المتعلقة بالأهلية القانونية والطلاق ونظم الوصاية.

[12] BBC Arabic, Manal Al-Otaibi: What are the details of the 11-year prison sentence against the Saudi human rights activist, available: https://www.bbc.com/arabic/articles/cl40mpev4j6o